

القاعدة: "تسجيل دفعات غير مبررة في الحساب الجاري للشركاء يعد إخلالاً جسيماً يبرر إعادة تقدير رقم معاملات الشركة طبقاً لمقتضيات المادة 213 من م.ع.ض"

L'arrêt rendu par la chambre administrative de la Cour de Cassation en date du 6 janvier 2022 considère que l'enregistrement de versements de fonds dans le compte courant des associés sans justification de leurs origines constitue une irrégularité grave au sens des dispositions de l'article 213 du CGI, du fait de son incidence sur le résultat fiscal de la société à travers l'augmentation de son passif, ce qui justifie la reconstitution du chiffre d'affaires opérée par l'Administration fiscale.



تبرز أهمية القرار الصادر عن الغرفة الإدارية لمحكمة النقض بتاريخ 2022/1/6 في كونه يعد من القرارات النادرة الذي ناقشت فيه محكمة النقض التكيف القانوني لبعض الإخلالات التي يلاحظها المفتش المحقق ضمن التقييدات المحاسبية للشركة. وهكذا اعتبرت المحكمة أن تسجيل دفعات في الحساب الجاري للشركاء دون إثبات مصدرها يعد إخلالاً جسيماً بمفهوم مقتضيات المادة 213 من المدونة العامة للضرائب وذلك لتأثيره على النتيجة الجبائية للشركة بزيادة حجم دانييتها، وهو ما يعطي الحق للإدارة في إعادة تقدير رقم المعاملات المصرح به.

" كما أن المحكمة لما اعتبرت أن عدم تقديم الحجج المتعلقة بالمساهمات المسجلة في الحساب الجاري للشركاء ليست من الإخلالات الجسيمة ولا تؤثر على النتيجة والحال أن تسجيل دفعات الحساب الجاري للشركاء دون تبرير لمصدر هذه الدفعات ينتج عنه حتماً الزيادة في حجم دائنية هذا الحساب الناتج عنها خفض النتيجة الحسابية ومعها النتيجة الجبائية لكل السنوات المحاسبية التي همتها هذه الدفعات المتواترة كما تم تسجيل ذلك من طرف المفتش المحقق. والمحكمة بمسايرتها للخبير فيما خلص إليه من انعدام أثر عدم تبرير دفعات الحساب الجاري على النتيجة الجبائية واعتبارها أن الأمر لا يتعلق بإخلال جسيم على الرغم مما لذلك من تأثير كما سبق بيانه أعلاه، تكون باستبعادها للإدماجات والتصحيحات التي أقرتها الإدارة والمرتبطة بإعادة تقدير أرقام المعاملات والاستدراكات الناجمة عن هذا التقدير قد خرقت مقتضيات المادة 213 أعلاه التي تخول للإدارة من خلال توفر موجبات استبعاد المحاسبة إعادة تقدير أرقام المعاملات بحسب المعطيات المتوفرة لديها، ما يعرض قرارها للنقض والإحالة."

القرار عدد 31 الصادر عن الغرفة الإدارية لمحكمة النقض بتاريخ 2022/1/6 - الملف عدد 2021/2/4/4338